

المقدمة

أولاً :- موضوع البحث

تعد المحاماة من أهم الركائز الأساسية لسيادة القانون وإحقاق العدالة وحماية واحترام حقوق الأفراد وحياتهم الخاصة والعامة ، ومن ثم استقرار المجتمع وطمأنينته . والمحاماة كونها مهنة إنسانية ذات هدف إجتماعي فأنها تسهم أسهاماً جاداً وفعالاً في تحقيق العدل بروح تستوعب طبيعة التحولات الإجتماعية والاقتصادية ، إذ إن المحامي شريك أصيل للسلطة القضائية والإدعاء العام في تحقيق العدالة ، عن طريق المشاركة في الفصل في الدعاوى والنزاعات الجنائية والمدنية بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة.

لذلك تسعى الدول ذات الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على أساس احترام الحقوق والحريات إلى العمل على وضع قوانين خاصة تتولى تنظيم مهنة المحاماة بصورة تكفل لمن يعملون في كنفها على صيانة حقوقهم وإيراد نصوص قانونية خاصة تنظم عملهم لأداء المهام الملقاة على عاتقهم ، وبما أن المحامين يمثلون هذه المهنة ، ويشاركون السلطة القضائية في عملها كونهم يشغلون منصب القضاء الواقف ، لذلك تفرض القوانين المنظمة لمهنة لمحاماة على هؤلاء المحامين واجبات والتزامات عديدة يجب عليهم احترامها ، وإلا تعرض من يخالفها إلى المساءلة التأديبية التي تتولى فرضها هيئات تأديبية خاصة تتولى تشكيلها نقابات المحامين .

لذلك سوف يدور موضوع البحث حول التنظيم القانوني للمساءلة التأديبية للمحامين ابتداءً من تحديد المخالفات والجزاء المترتب عليها ثم تحديد السلطة التي تتولى إجراء هذه المساءلة ، وغيرها من الأمور المتعلقة بالتنظيم القانوني الخاص بالمساءلة التأديبية للمحامي .

ثانياً :- أهمية البحث

للمساءلة التأديبية للمحامي أهمية كبيرة من نواحٍ عدة يتطلب بحثها بشكل مفصل ومنها ، إن المحامي ليس موظفاً عاماً يخضع للأحكام الواردة في قانون إنضباط موظفي الدولة كما هو الحال في العراق أو القوانين المنظمة للوظيفة العامة في الدول الأخرى ، ولم يكن في ذات الوقت المحامي فرداً عادياً لا يخضع لأي نوع من المساءلة التأديبية المهنية ، لأن المحامي يساهم في تقديم خدمة عامة ويعمل على ترسيخ العدالة ، ويشارك السلطة القضائية في عملها ، وبذلك فإن غياب المحامي

يخل بإجراءات حسم الدعوى وبصورة خاصة في الدعاوى الجزائية . وعليه فأن كل هذه الأمور تتطلب الوقوف على التنظيم القانوني لمركز المحامي ، ومعرفة حقوقه وواجباته ومساءلته التأديبية في حالة أخلاله بمتطلبات المهنة .

ثالثاً : - مشكلة البحث

تتعدد المشاكل التي تدور حول موضوع المساءلة التأديبية للمحامي ، ومن هذه المشاكل هو ندرة الدراسات الأكاديمية وقلة المصادر الخاصة بموضوع البحث ، مما جعل التنظيم القانوني للمساءلة التأديبية يشوبه الغموض وعدم الوضوح ، وعليه فأن تناول هذا الموضوع بشكل مفصل يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية من شأنها أن تساهم في إزالة هذا الغموض هذا في جانب ، وفي جانب آخر يتبين إن كليات القانون في العراق لم تعتمد تدريس قانون المحاماة كمادة علمية تدرس لدى طلبة البكالوريوس إلا في وقت متأخر على الرغم مما تتمتع به هذه المادة العلمية من أهمية لا تقل أهمية عن بقية مواد القانون الأخرى، كذلك إن قانون المحاماة العراقي قد مضت عليه مدة زمنية طويلة على الرغم من كثرة التعديلات الواردة عليه إلا إن القانون قد إعتراه كثيراً من مواضع الخلل والقصور أسوة ببقية قوانين مهنة المحاماة لدى بعض الدول ، وبالأخص في التنظيم القانوني الخاص بالمساءلة التأديبية .

رابعاً :- هدف البحث

يسعى الباحث من خلال مسيرته البحثية للوصول إلى أهم الأهداف المتوخاة من موضوع البحث ، ذلك من خلال توضيح المركز القانوني للمحامي وبيان حقوقه وواجباته ومن ثم الخوض في التنظيم القانوني للمساءلة التأديبية التي تترتب على مخالفة هذه الواجبات والإلتزامات ، لأن هذا النوع من المساءلة التأديبية الخاصة بالمحامي له طابعه الخاص ، الأمر الذي يتطلب بحثه هو توضيح المخالفات والعقوبات التأديبية المترتبة عليها ، ومن ثم توضيح السلطة المختصة بالتأديب ، والإجراءات المتبعة في هذه المساءلة وما تواكبها من ضمانات يتمتع بها المحامي المحال للمساءلة التأديبية ، و بعد ذلك نسعى إلى الوصول إلى بعض المقترحات ، نأمل من المشرع العراقي الأخذ

بالنظر والوقوف عليها ، كونها تصلح حلاً لبعض المشاكل العالقة بموضوع المساءلة التأديبية للمحامي .

خامساً :- منهج البحث

سوف يتم الاعتماد على المنهج التحليلي للنصوص القانونية الواردة في قانون مهنة المحاماة العراقي ، مع الاعتماد على أسلوب الدراسة المقارنة مع قوانين مهنة المحاماة في بعض الدول ، للوقوف على محاسن ومواطن الخلل والقصور في قانون المحاماة العراقي .

سادساً :- خطة البحث

سوف تتم معالجة موضوع البحث في مبحث تمهيدي وثلاثة فصول .
نتناول في المبحث التمهيدي ماهية المساءلة التأديبية للمحامي .

أما الفصل الأول فسنتناول فيه الحديث عن المخالفة والعقوبة التأديبية للمحامي ذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين ، يخصص المبحث الأول لتناول موضوع المخالفة التأديبية للمحامي ، أما المبحث الثاني فسنوضح فيه العقوبة التأديبية للمحامي .

أما الفصل الثاني فسوف يتم تقسيمه أيضاً إلى مبحثين ، المبحث الأول نكرسه للحديث عن السلطة المختصة بتأديب المحامين ، أما المبحث الثاني فسيكون الحديث فيه عن إجراءات المساءلة التأديبية للمحامي .

وفي الفصل الثالث والأخير فسيكون تحت عنوان ضمانات المساءلة التأديبية للمحامي وطرق إنقضائها ومقسم إلى مبحثين ، المبحث الأول نتناول فيه أهم الضمانات التي يتمتع بها المحامي المحال للمساءلة التأديبية ، أما المبحث الثاني فنخصصه للحديث عن طرق إنقضاء المساءلة التأديبية للمحامي.

وفي النهاية سوف نشير إلى خاتمة تتضمن ما توصلنا إليه من نتائج ومقترحات حول موضوع البحث.